خلال اجتماع لمجلسها عقد برئاسة البديوي أوصى بالإسراع في إنشاء جامعات حكومية وعلى رأسها جامعة عبدالله السالم

«الجامعة»: زيادة الطاقة الاستيعابية للقبول بنسبة 20 %

مقترح بإنشاء كلية مجتمعية لتأهيل من يسعى للالتحاق بالتخصصات الأدبية

ترقية 20 عضو هيئة تدريس من مختلف الكليات لدرجة أستاذ وأستاذ مشارك

ترقيات الكليات الإنسانية والاجتماعية:

م	الاسم	الكلية	القسم	الدرجة
1	د. ايمان علي العيدالقي	الشريعة والدراسات الإسلامية	التفسير والحديث	أستاذ
2	د. محمد يوسف المحمود	الشريعة والدراسات الإسلامية	الفقه المقارن والسياسة الشرعية	أستاذ
3	د. بشار صلاح الفالح	الحقوق	القانون الدولي	أستاذ مشارك
4	د. سالم بادي العجمي	الشريعة والدراسات الإسلامية	الفقه المقارن والسياسة الشرعية	أستاذ مشارك
5	د. سارة متيع القحطاني	الشريعة والدراسات الإسلامية	الفقه وأصول الفقه	أستاذ مشارك
6	د. سوزان زهير السمان	الشريعة والدراسات الإسلامية	الفقه وأصول الفقه	أستاذ مشارك
7	د. عبداللطيف حامي العوضي	الشريعة والدراسات الإسلامية	الفقه المقارن والسياسة الشرعية	أستاذ مشارك
8	د. علي عبدالرحمن الكندري	الآداب	التاريخ	أستاذ مشارك
9	د. محمد عبدالله النصرالله	العلوم الاجتماعية	الجغرافيا	أستاذ مشارك
10	د. فاطمة سعود السالم	الآداب	الإعلام	أستاذ مشارك
11	د. محمد نجيب أفيد المرزوق	العلوم الإدارية	نظم المعلومات وإدارة العمليات	أستاذ مشارك
12	د. مشعل جاسر الجاسر	الشريعة والدراسات الإسلامية	الفقه المقارن	أستاذ مشارك

ترقيات الكليات الإنسانية والاجتماعية

مجلس الجامعة أوصى بتدابير سريعة لإنهاء أزمة القبول

ترقيات الكليات العملية:

م	الاسم	الكلية	القسم	الدرجة
1	د. سالم عبد الله المعاتيق	الهندسة والبترول	الرياضيات	أستاذ
2	د. محمد علي العلا	الهندسة والبترول	الهندسة الجيوتقنية	أستاذ
3	د. هالة خالد الجسار	الهندسة والبترول	الفيزياء	أستاذ مشارك
4	د. خالد عبدالله الخالد	الهندسة والبترول	الهندسة الميكانيكية	أستاذ مشارك
5	د. محمد طارق شوذري	الهندسة والبترول	الهندسة المدنية	أستاذ مشارك
6	د. علي عبدالرسول حسين	الهندسة والبترول	الكيمياء	أستاذ مشارك
7	د. فواز محمد الرجيب	طب الأسنان	ممارسة طب الأسنان	أستاذ مشارك
8	د. ماريا سلما كارشيد	طب الأسنان	العلوم الحيوية والسريرية	أستاذ مشارك

ترقيات الكليات العملية

ترأس مدير جامعة الكويت بالإنابة الأستاذ الدكتور بدر فهد البديوي اجتماع مجلس الجامعة ، بحضور أعضاء مجلس الجامعة، وذلك في مدينة صباح السالم الجامعية «الشدادية» بكلية الهندسة والبترول المبنى الجنوبي.

وعقب الاجتماع صرح أمين عام الجامعة بالإنابة والمتحدث الرسمي باسم الجامعة الدكتور مرضي عبيد العنزي بأن مجلس الجامعة ناقش في اجتماعه الذي عقد بشكل عاجل طلب مجلس الجامعات الحكومية بإعادة النظر في أعداد القبول المعتمدة للعام الدراسي 2021/2022 بالنسبة لبعض الكليات وذلك في ضوء زيادة أعداد الطلبة المتقدمين للجامعة، حيث تم تشكيل فريق عمل يتولى دراسة الحلول والبدائل للطلبة الذين لم يتم قبولهم بجامعة الكويت للعام الدراسي 2021/2022 في ضوء الأعداد المتقدمة، حيث أسفرت نتائج عملية الالتحاق بجامعة الكويت للعام الأكاديمي 2021 / 2022 عن تقدم ما يقارب عدد «12.500» طالب وطالبة من الكويتيين، للقبول بكليات جامعة الكويت من المستوفين لشروط القبول، في حين أن العدد المعتمد للقبول في جامعة الكويت يبلغ «8071» مقعد بموجب قرار مجلس الجامعة المنعقد في شهر يونيو الماضي 2021، لأعداد الطلبة المقبولين للعام الأكاديمي القادم.

مشيراً إلى أن فريق العمل الذي تم تشكيله برئاسة القائم بأعمال نائب مدير الجامعة للتخطيط الدكتورة سجى بو خمسين قدم العديد من الحلول والبدائل المقترحة التي ترتئيها الجامعة لمعالجة هذا التحدي وتقليل آثاره بما يتوافق مع مصلحة الطلبة وقرارات الجامعة ذات الصلة، ومن أهمها:

إنشاء كلية مجتمعية والتي تستوعب الطلبة الراغبين في الالتحاق في التخصصات الأدبية في جامعة الكويت، باعتبارهم الفئة الأكبر التي تسعى للالتحاق بالجامعة، وهذه الكلية ستوفر العديد من المقررات التخصصية والاختيارية للكليات الأدبية للطلبة من أصحاب المعدلات المتدنية والتي ستأهلهم للتحويل إلى تلك الكليات عند حصولهم على معدلات معينة، وستعنى هذه الكلية المجتمعية بعدة مسارات تتوافق مع كليات جامعة الكويت، كما سيفتح الباب للتحويل منها بعد ذلك لاستيعاب الطلبة لحل أزمة القبول.

التوصية بالإسراع في إنشاء جامعات حكومية وعلى رأسها جامعة عبدالله السالم، وهذا الإنشاء مرتبط بالاستجابة للمتطلبات الأساسية لاستحداث هذه الكليات بالسرعة الممكنة لحلحلة جميع العراقيل والبيروقراطية تجاه هذه المقترحات.

وأكد د. العنزي حرص جامعة الكويت على تحسين عوامل الجودة التعليمية والوصول للمعايير العالمية بشكل يتوافق مع الجامعات المرموقة وتحسين معايير التصنيف آخذاً بعين الاعتبار كافة العوامل:

«السعة المكانية – عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية والتدريسية –الموارد المالية –الخدمات المساندة والخدمات اللوجستية – البنية التحتية للخدمات التقنية والفنية– القدرة على إدارة الأعمال والموارد والمهام التشغيلية للجامعة»، مشيراً إلى ضرورة توافق سياسات القبول مع احتياجات سوق العمل في دولة الكويت.

وأفاد د. العنزي إلى موافقة المجلس على الزيادة في المقاعد في أغلبية الكليات إلى 20%، مع مضاعفة أعداد المقبولين في إحدى الكليات، كما كلف مجلس الجامعة عمادة القبول والتسجيل لدراسة إمكانية إعادة فتح القبول في خطة للشواغر للكليات التي لديها سعة.

وأشار د. العنزي أن مجلس الجامعة قد وافق على اقتراح بعض الكليات بترقية 20 عضو هيئة تدريس لدرجة أستاذ وأستاذ مشارك من مختلف الكليات، 12 من الكليات الإنسانية والاجتماعية و8 من الكليات العملية.

وأضاف د. العنزي أن مجلس الجامعة ناقش أيضاً عدداً من البنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال.

بمشاركة عدد من الأكاديميين والمختصين في هذا الشأن

«الحقوق» عقدت مؤتمر «القانون العام في مواجهة التحديات الاقتصادية»

جانب من المؤتمر

الضفيري متحدثا

تحت رعاية القائم بأعمال عميد كلية الحقوق أ.د.خالد الضفيري عقد قسم القانون العام مؤتمر بعنوان: «القانون العام في مواجهة التحديات الاقتصادية» بمشاركة العديد من الأكاديميين والمختصين حيث قدموا أوراقاً بحثية متخصصة في مجالات القانون.

في البداية أعرب أ.د.خالد الضفيري القائم بأعمال عميد كلية الحقوق عن شكره للقائمين على هذه الفعالية، مشيراً إلى أن هذا المؤتمر ما هو إلا انعكاس للعديد من التحديات الناتجة عن أزمة كورونا التي أحلت بدول العالم جميعاً.

وذكر أ.د.الضفيري دور كلية الحقوق في خدمة المجتمع والدولة من خلال تناول التحديات الاقتصادية للدولة من منظور قانوني يعتبر بالنسبة لكلية الحقوق من الموضوعات المهمة في محاولة تسليط الضوء على تلك التحديات والمساهمة في إيجاد بعض الحلول القانونية التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية.

وأشار الى أهمية التحديات والمخاطر التي أثرت على الموازنة العامة لدولة الكويت وبالتالي على الاقتصاد الوطني وذلك يعود إلى التقلبات المستمرة في الأسواق النفطية التي نتج عنها مع بداية أزمة كورونا انخفاض بأسعار النفط المصدر الأساسي لأكثر من 90 بالمئة في الميزانية العامة لدولة الكويت، وبالتالي انخفاض إجمالي رصيد المالية العامة.

ومن جانبه أكد د.فواز الجدعي القائم بأعمال رئيس قسم القانون العام بأن الاعتماد على النفط بشكل كبير دون فتح آفاق أكبر لمصادر الدخل والركون إلى السياسة الريعية يجب أن يتم تعديلها لمواجهة التحديات خاصة في ظل زيادة النمو السكاني والحاجة لخلق فرص تعليمية ووظيفية، وهذا يجعل تبني قواعد الحوكمة والشفافية والاشتراك الحقيقي بين القطاع العام والخاص دون أن يكون القطاع الخاص قطاع اتكالي على التعاقدات الحكومية.

.. والجدعي أيضاً

بالإضافة إلى أهمية تفعيل أدوات الرقابة الحقيقية على العقود الحكومية وقيمة التعاقدات وما هو العائد الحقيقي بحيث لا تتجاوز هذه العقود القيمة الحقيقية من ناتج التعاقدات، ويجب تبني سياسة تجعل أفراد الشعب منتجين ومساهمين في الإيرادات للدولة وكذلك من خلال تخفيض النفقات التي لا داعي لها.

وبالختام شكر د.فواز الجدعي القائم بأعمال عميد كلية الحقوق أ.د.خالد الضفيري ورئيس مجلة الحقوق د. فهد الزميع وجميع أعضاء القسم وكذلك الباحثين المشاركين على أوراقهم القيمة التي قدمت حلول ممتازة، متمنيا أن تلقى الاهتمام والمتابعة من قبل صانعي القرار.

تقاعس وزراء التربية السابقين ساهم في تفاقمها

وائل المطوع: أزمة القبول متأصلة في «التطبيقي» وحذرنا منها منذ 2017 وتحتاج حلولاً جذرية

وائل المطوع

قال المستشار وائل يوسف المطوع رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب بالكليات التطبيقية أن أزمة قبول خريجي الثانوية ليست حديثة أو طارئة ولكنها مشكلة قديمة ومتأصلة في التطبيقي وفي مؤسسات التعليم العالي الأخري وسبق أن حذرنا منها مرات عدة منذ عام 2017 بناء على أرقام وإحصائيات إبان تولي عدد من الوزراء السابقين لوزارة التربية وقد آن الأوان لإيجاد حلول جذرية لها حتى لا تتفاقم في السنوات المقبلة، ولا يمكن للحلول الترقيعية معالجة هذه القضية بل ستتفاقم أكثر وأكثر مع كل عام دراسي جديد.

وأوضح المطوع أن من عوامل تفاقم هذه المشكلة هي ارتفاع اعداد خريجي الثانوية العامة وهو امر طبيعي ومعدل سنوات التخرج لطلبة كليات الهيئة فقد ساهم ذلك في تقليل السعة الاستيعابية للكليات بهيئة التطبيقي لأن تخريج الطلبة المقيدين بالهيئة يوفر مقاعد لزملائهم المستجدين ، مشيرا إلى أن تقاعس وزراء التربية السابقين عن اتخاذ القرارات الجريئة لحل هذه القضية وعدم وضع خطط استراتيجية واضحة واكتفائهم بالحلول المؤقتة قد ساهم في ازدياد أزمة القبول وتعقيدها، محذرا إذا ما استمرت أزمة القبول بهذا الوضع فستكون من أسوء لأسوء.

وطالب المطوع معالي وزير التربية بسرعة اتخاذ عدة قرارات مصيرية للمساهمة في حل هذه الأزمة ومنها سرعة فتح باب الانتقال لأعضاء هيئة التدريب من حملة الشهادات العليا بكليات ومعاهد الهيئة إلى كادر التدريس لسد العجز في التخصصات التي تحتاجها الهيئة خاصة وأن قوانين ولوائح الخدمة المدنية سمحت بالانتقال من كادر إلى كادر آخر ولا يوجد قانون يمنع هذا الانتقال وتركت المجال مفتوحا أمام إدارة هيئة التطبيقي كما أن لجنة الاحتياجات برئاسة المهندس حجرف الحجرف انتهت من أعمالها منذ أكثر من عام وحددت التخصصات التي بها نقص من أعضاء هيئتي التدريس والتدريب ، لذا يتوجب سرعة اتخاذ القرارات المناسبة بشكل سريع لرفع أعداد الهيئة التدريسية وكذلك فتح باب التعيين لأعضاء هيئة تدريب جدد في جميع الكليات وهذا ما طالبنا فيه منذ سنوات ولكن حتى الآن لم يتم فتح باب التعيينات سواء للتدريس أو التدريب ولابد من فتح باب التعيين للمساهمة في حل هذه الأزمة الخانقة التي تتفاقم عام بعد عام محذرا من أن كل يوم تأخير من شأنه زيادة العبء على الهيئة وتعقيد الأزمة بحيث يصعب حلها بالمستقبل ، كما يتوجب فتح باب الابتعاث لأعضاء هيئة التدريب بكليات ومعاهد الهيئة لاستكمال الدكتوراه خاصة بالتخصصات التي تحتاجها الهيئة وإلغاء شرط العمر والمعدل لأن هذه الشروط تكون لمن يفتقر للخبرة ولكن المدربين بكليات ومعاهد الهيئة لديهم الخبرة اللازمة بما قدمته الهيئة لهم من دورات تدريبية رفعت من مستواهم المهني واكتسبوا خبرات كبيرة في تخصصاتهم وهم أعلم بما تقدمه الهيئة من مقررات لطلبتها وإعطائهم الفرصة سيكون لصالح جودة التعليم، وطالب المطوع بزيادة المقاعد المخصصة للبعثات لأبناء الكويت من حملة البكالوريوس بشكل عام للابتعاث والحصول على الشهادات العليا التي تحتاجها إدارة الهيئة لضمان تعيينهم فور انتهائهم من دراستهم بدلا من قبولهم في وزارات في مجالات تختلف عن دراستهم وانتظارهم لسنوات عديدة لتعيينهم مما سيساهم في حل أزمة البطالة، ووضع خطط استراتيجية مدروسة وواضحة ومعلنة بالتعاون مع الأقسام العلمية بناء علي تقرير لجنة الاحتياجات.